المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/02/2016

انطلاق العد العكسي لنشر تقرير نهائي يطوي الملفات الحارقة في سنوات الجمر والرصاص

58/7/13

◆ أوسي موح لحسن

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس يضع اللمسات الأخيرة للتقرير النهائي التكميلي حول الملفات العالقة والتي لم تتمكن هيئة الحقيقة والإنصاف من استجلاء الحقيقة كاملة بشأنها.

وقال الصبار في اتصال هاتفي به يوم أمس الخميس أن المجلس سيصدر التقرير النهائي مباشرة بعد الانتهاء من صياغته، مضيفا أنه يتم الاشتغال عليه حاليا وتجميع كافة المعطيات حول التحريات والملفات التي لا تزال عالقة.

التقرير النهائي والذي سبق أن نشرت «الأحداث المغربية» خبرا عن البدء في إعداده منذ السنة ما قبل المنصرمة والمتعلق بحالات الاختفاء، التي لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة من الكشف عن مصيرها، سيكشف عن معطيات جديدة حول الكثير من الملفات، ومنها مآل ملفي مجهولي المصير الحسين المانوزي المختطف منذ بتاريخ 29 أكتوبر 1972 والمهدي بن بركة المختطف بالعاصمة الفرنسية باريس في 29 أكتوبر 1965.

«الأحداث المغربية» سبق أن أشارت منذ ما يزيد عن السنة نقلا عن مصدر موثوق به، أن تقريرا جديدا حول سنوات الرصاص سيصدر قريبا سيصحح الأخطاء ويتدارك النواقص، ويشمل ما توصلت اليه لجنة المتابعة المنبثقة عن هيئة الانصاف والمصالحة.

ونقلت «الأحداث المغربية» عن عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان أن التقرير النهائي سيعمل على تصحيح الأخطاء الواردة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة التي تم الوقوف عليها وتصحيحها، وتدارك الهفوات والنواقص التي شابت عمل الهيئة، وأوضح حينها أن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة أصدر من ضمن توصياته توصية للحكومة بمواصلة البحث في الملفات والحالات العالقة إلى حين إقرار الحقيقة وتسليم الجثث لأصحابها، موضحا أن الهيئة لم تتجاهل حق ذوي الحقوق في معرفة الحقيقة كاملة.

المحجوب الهيبة الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سبق أن أشار في الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان بجامعة الشيلي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية حول موضوع «التجربتين الشيلية والمغربية في مجال البحث عن الحقيقة والإنصاف والمصالحة» أنه في إطار تنفيذ توصيات عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير خاصة في مجال استكمال عمليات التقصي والكشف عن مجهولي المصير، وجبر الضرر الفردي ودمج ضحايا الانتهاكات داخل المجتمع.

ائتلاف: الأغلبية تستعد لشرعنة العبودية

49/5/13

مناهضو تشغيل القاصرات قالوا إن الأغلبية تريد الحفاظ على تماسكها على حساب استغلال الأطفال

لم يتقبل الائتلاف الجمعوي للقضاء على استغلال القاصرين في العمل المنزلي، اتجاه أحزاب الأغلبية البرلمانية، نحو دعم حزب العدالة والتنمية، في تمسكه بالسماح للبافعين بالعمل، قبل بلوغ عمر 18 سنة، فقال إنهم يسعون إلى الحفاظ على تماسك تحالفهم الحكومي، بشرعنة عبودية القاصرين في منازل بعض المغاربة.

وجاء الاتهام في مذكرة، توصل بها الأمناء العامون لأحزاب الأغلبية البرلمانية، من الائتلاف الجمعوي، تنبههم إلى أن الخطوة التي يعتزمون الإقدام عليها، ممثلة في التصويت بالبرلمان على مشروع القانون 12.19 الخاص بالعمال المنزليين، ومادته السادسة التي تنص على 16 سنة حدا أدنى لولوج العمل المنزلي، ستؤدي إلى إعطاء طابع قانوني لاستغلال القاصرات في العمل المنزلي بالمغرب".

وكشفت مذكرة الائتلاف إلى الأمناء العامين الأربعة، أن الائتلاف عقد لقاءات مع عدد من المسؤولين الذين حرروا مشروع النص القانوني، فتبين أن التصويت على 16 سنة حدا أدنى، بدل 18 سنة، وراءه "اعتبارات سياسية، لا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الموضوعية، وتحرص على عدم الإخلال بتوازنات بين الأحزاب تحت ذريعة احترام ممارسات قديمة".

وفيما يعد حزب التقدم والاشتراكية، المعني الأساسي باتهام السماح باستغلال القاصرات في العمل المنزلي، إرضاء لحزب العدالة والتنمية، إذ أن نوابه أبدوا في فترة سابقة اعتراضا على عمر 16 سنة حدا أدنى للعمل المنزلي، قبل أن يتراجعوا مقابل تمسك العدالة والتنمية به.

وأكدت المذكرة، أن "ذريعة احترام ممارسات قديمة"، هي في واقع الحال، "ممارسات مشينة تتعارض مع القيم الحقيقية لمجتمعنا وتحرم الأطفال من حقوقهم الأساسية"، وبالتالي، فأحزاب الأغلبية، مطالبة، بتقديم "نص قانوني يساهم في تقدم المجتمع بدلا من تكريس ممارسات من زمن ولى".

وأبلغ الائتلاف الأمناء العامين لأحزاب الأغلبية، أن استعداد نوابها، التصويت على القانون والاحتفاظ بمضمون مادته السادسة، أمر مخالف لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الأممية لحقوق الطفل، والالتزامات الدستورية والأممية للمغرب.

— امحمد خيي

اليونيسيف: السن الأدنى لخدم البيوت 18 سنة

طالبت منظمة اليونيسيف أعضاء البرلمان والحكومة برفع السن الأدنى الذي يرتقب أن يتضمنه مشروع القانون الخاص بخدم البيوت إلى 18 سنة، على اعتبار أن أسوأ أشكال الاستغلال التي يتعرض إليها الأطفال أثناء مزاولتهم نشاطا مهنيا تطبق على الأطفال العاملين خدما بالمنازل، إذ يتعرضون إلى مخاطر تجعل هذا العمل محظورا على من دون سن 18 سنة، مذكرة في السياق ذاته بتقرير سابق حول تفعيل اتفاقية حقوق الطفل الدولية التي حذرت من الارتفاع المهول لأعداد الفتيات دون سن 18 سنة العاملات خادمات بالبيوت.

وتأتي المراسلة التي رفعتها منظمة اليونيسف أخيرا إلى الحكومة والبرلمان، عقب قرب مصادقة لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب على التعديلات التي عرفها مشروع القانون رقم 19.12، الخاص بخدم البيوت، وعرض مشروع القانون للتصويت، إذ تعتبر المنظمة الدولية أن العديد من المقتضيات التي أتت بها مسودة المشروع تتناقض مع المعاهدة الدولية لحقوق الطفل والاتفاقيتين 138 و182 للمنظمة الدولية للشغل، الخاصتين على التوالي بتعريف الحد الأدنى لقبول الولوج إلى الشغل، وتحديد أسوأ أشكال الشغل.

ورغم أن اليونيسيف ثمنت المجهودات التي مكنت المملكة المغربية من تحقيق تطور ملموس في مجال محاربة تشغيل الأطفال، أسفرت عن تقليص تشغيل الأطفال المغاربة في القطاع المهيكل، إلا أنها نبهت في المقابل إلى ضرورة تسريع جهود جميع الأطراف المعنية بالظاهرة بجميع مستوياتها، بغية وضع حد لاستغلال الأطفال في كافة القطاعات المهيكلة وغير المهيكلة، على حد سواء، بما فيها قطاع خدم البيوت الذي يهم بالأساس الطفلات المغربيات، توضح ريجينا دومينيسيس، ممثلة المنظمة بالمغرب.

هجر المغلي

Maroc: Le Conseil National des Droits de l'Homme conserve son statut A malgré son manque d'indépendance

Le Sous-Comité d'Accréditation (SCA) du Comité International de Coordination (CIC) des Institutions Nationales des Droits de l'Homme (INDH) a rendu ses conclusions dans son rapport sur l'INDH marocaine, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). Au terme de l'examen du CNDH réalisé en novembre 2015, le SCA a décidé de ré-accréditer l'institution avec le statut A en dépit de plusieurs manquements aux Principes de Paris − un ensemble de normes internationales établies pour assurer l'indépendance des INDH du gouvernement et la promotion et protection efficace des droits de l'homme − en particulier de son manque d'indépendance vis-à-vis de l'autorité royale.

C'est ce manque d'indépendance qui avait poussé Alkarama à recommander, dans sa contribution au SCA en août 2015, le déclassement du CNDH du statut A − réservé aux institutions pleinement conformes aux Principes de Paris − au statut B − accordé aux INDHs considérées comme non-entièrement conformes à ces principes.

À l'inverse, dans son rapport le SCA a commencé par féliciter le Maroc pour avoir inscrit le CNDH dans sa Constitution de 2011, omettant de mentionner que cette disposition n'énonce pas, de manière claire, le mandat, la composition et le champ de compétence du CNDH, ni que le mandat et le fonctionnement de l'institution sont énumérés dans un Dahir royal − un décret de l'exécutif adopté sans consultation du Parlement.

Non seulement le fondement juridique de l'INDH marocaine est insuffisant, mais son indépendance est également compromise, notamment dans le processus de sélection, de désignation, et de destitution des membres du Conseil. Ainsi, pour le SCA, le processus actuel de sélection et de nomination des membres du CNDH n'est « pas suffisamment large et transparent ». Le Dahir prévoit en effet la consultation de la société civile durant le processus de sélection des membres, mais ceux-ci sont en dernier ressort désignés par le Roi, à commencer par le président du CNDH. Par ailleurs, le Dahir devrait consacrer davantage l'immunité fonctionnelle des membres du CNDH en précisant les « actes ou agissements contraires aux engagements liés à la qualité de membre du Conseil » qui justifient la destitution d'un de ses membres.

Alors que l'INDH marocaine est habilitée à recevoir les plaintes des victimes de violations de leurs droits, de nombreuses associations de la société civile marocaine ont constaté que le CNDH ne jouait pas ce rôle pleinement. Par ailleurs, dans plusieurs cas soumis par Alkarama au Groupe de Travail des Nations Unies sur le Détention Arbitraire (GTDA), tels que celui de Mostafa Hasnaoui, Abdessamad Bettar, Ali Aarass et Mohamed Hajib, le CNDH n'a pas suffisamment réclamé auprès des autorités la mise en œuvre des avis − restés lettre morte − formulés par le Groupe de travail dans lesquels il constate le caractère arbitraire de

leur privation de liberté et requiert leur libération immédiate. « L'inertie du CNDH aurait pour effet de conforter les autorités dans leur attitude, notamment leur refus de résoudre le passif des violations des droits de l'homme commises depuis les attentats de Casablanca de 2003, » estime Imène Ben Younes, responsable juridique pour l'Afrique du Nord à Alkarama.

Tout en laissant à l'INDH marocaine le Statut A − particulièrement pour son travail dans le domaine de l'égalité des sexes − le SCA appelle donc le gouvernement à prendre les dispositions nécessaires afin de garantir l'indépendance et la confiance de la population lors de la nomination des membres dirigeants du CNDH, en demandant notamment des réformes afin de renforcer son indépendance et d'élargir ses attributions. Alkarama appelle également le CNDH à se conformer pleinement aux Principes de Paris afin de garantir une réelle indépendance de ses membres vis-à-vis du pouvoir exécutif et d'établir une relation de confiance avec les citoyens.

http://fr.alkarama.org/item/2000-maroc-le-conseil-national-des-droits-de-l-homme-conserve-son-statut-a-malgre-son-manque-d-independance

Morocco: National Human Rights Council To Keep A Status Despite Lack of Independence from the Executive

In a report recently made public, the Sub-Committee on Accreditation (SCA) of the International Coordinating Committee (ICC) of National Human Rights Institutions (NHRIs) submitted its conclusions on the Moroccan NHRI, **the National Human Rights Council (CNDH).** Following the review of the CNDH in November 2015, the SCA decided to re-accredit the institution with the A Status despite several shortcomings to meet the Paris Principles − which set out the minimum standards required by NHRIs to be considered credible and to operate effectively − particularly its lack of independence from the royal authority.

It is this lack of independence that had pushed Alkarama to recommend, in its contribution to the SCA in August 2015, the downgrading of the CNDH's A Status − granted to institutions that fully comply with the Paris Principles – to the B Status − given to NHRIs considered as not fully in compliance with these principles.

In its report however, the SCA began by congratulating Morocco for including the CNDH in its 2011 Constitution, failing to mention that this provision does not clearly set out the CNDH's mandate, composition and jurisdiction, nor the fact that neither its mandate nor the functioning of the institution are listed in a royal Dahir − an Executive Decree passed without consulting Parliament.

Not only is the Moroccan NHRI's legal basis insufficient, but its independence is also compromised, especially in the process of selection, nomination and dismissal of board members. Thus, for the SCA, the current process of selection and appointment of CNDH members is "not sufficiently broad and transparent." The Dahir allows in fact for consultations with civil society during process of selecting members, but these are ultimately appointed by the King, starting with the president of the CNDH. Moreover, the Dahir should dedicate more functional immunity to CNDH members by specifying "acts or behaviours contrary to the commitments of Council membership" that justify the removal of one of its members.

While the Moroccan NHRI is entitled to receive complaints from victims of human rights violations, many Moroccan civil society associations have found that the CNDH does not fully play its role. Moreover, in several cases submitted by Alkarama to the United Nations Working Group on Arbitrary Detention (WGAD), such as the case of Mostafa Hasnaoui, Abdessamad Bettar, Ali Aarass and Mohamed Hajib, the CNDH has not sufficiently demanded that the authorities implement the Working Group's Opinions – which remained unfulfilled − establishing the arbitrary nature of their deprivation of liberty and calling for their immediate release. "The CNDH's inertia would effectively reinforce the attitude of the authorities,

especially their refusal to resolve human rights violations that have taken place since the 2003 Casablanca bombings," says Imène Ben Younes, Regional Legal Officer for North Africa at Alkarama.

While the Moroccan NHRI keeps its Status A – particularly for its work in the field of gender equality – the SCA therefore calls upon the government to take the necessary steps to ensure independence and public trust during the appointment of senior members of the CNDH, in particular by requesting reforms to strengthen its independence and broaden its powers. Alkarama also calls on the CNDH to fully comply with the Paris Principles in order to ensure its members' genuine independence from the executive power and establish a relationship of trust with the citizens.

http://en.alkarama.org/2032-morocco-national-human-rights-council-to-keep-a-status-despite-lack-of-independence-from-the-executive

آخر ساعة

تقرير. تنامي الانتقادات الموجهة لمشروع هيئة المناصفة

تخوفات من إضعاف اختصاصاتها الدستورية وتحويلها إلى هيئة شكلية

الوزيرة الحقاوي تصف منتقدي المشروع بـ«الخوارج».

وليد العوني

تواجه وزيرة الأسرة والتضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية بسيمة الحقاوي، سيلا من الانتقادات منذ تقديمها مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، حيث تنتقد عدة فعاليات حقوقية ونسائية المشروع وتعتبر أنه أفرغ الهيئة من اختصاصاتها الدستورية، ويسير في اتجاه إخراج هيئة شكلية مختصة في تلقي الشكايات بدل إحداث هيئة "مستقلة وضامنة للمساواة". بالمقابل، تعتبر الحقاوي أن الانتقادات التي تستهدف مجهوداتها على رأس الوزارة تدخل في إطار المزايدات السياسوية، ولا تعبر عن الواقع، حيث ترى أن الحكومة تمكنت خلال فترة أربع سنوات من تحقيق ما كانت تسعى إليه الحركات النسائية منذ سنوات طوال تصل إلى 15 سنة أو تتجاوزها، ومن ضمن منجزاتها "مناقشة مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز في لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب"، واصفة منتقدي المشروع بـ"الخوارج الذين يدعون امتلاك الحقيقة"، و"شذوذ" الرؤية. من جهتها، شددت ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، على أنه "لا نتحدث عن اختلاف في الرؤية فقط مع الوزيرة، بل هناك تباعد كبير بيننا وبينها"، لأنها "أفرغت المشروع من مضمونه"، وهو "المضمون الذي جاء به الدستور"، لكنه "لم يعد موجودا في مشروع القانون". ولفتت حازب في حديث لـ"آخر ساعة"، إلى أنه "لا بد من إدخال عدة تعديلات تقدمنا بها". لكن "للأسف، أنا مقتنعة أن الوزيرة لن توافق عليها، لأنها تنطلق من قناعات خاصة بها، وهي نابعة عن مرجعية حزبية محافظة أساسا"، و"يصعب أن تنسجم مع قناعاتنا الحداثية والديمقراطية". وأضافت حازب بأنه "سيتم العمل عبر التعديلات المقدمة على محاولة إخراج مشروع قانون حقيقي يجلب مكاسب حقيقية للنساء المغربيات"، بدل "إضاعة الوقت في إقرار إطار فارغ من مضمونه الدستوري". وأفصحت حازب عن رغبتها في أن "تقوم الحكومة بقبول ولو بعض التعديلات"، خاصة "أنه لاحظنا أن الحكومة بدأت تمرر عددا من القوانين بمبرر الضغط الزمني"، لكن "دون أن تكترث لجودة التشريع من عدمه، وهذا ما نرفضه، لأن الكيف أهم من المعطى العددي، غير أنه للأسف الحكومة تعتمد على أغلبيتها البرلمانية لتمرير ما تريد". من جهتها، أشارت فوزية العسولي، رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، إلى وجود خلل في ما يخص دمج مشروع هيئة المناصفة مع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، حيث أوضحت أن "المشروع يدمج بين الهيئتين رغم أنهما مختلفتان جذريا حسب مقتضيات الدستور"، فـ"المضامين الدستورية تتحدث عن الهيئة في إطار باب حماية والنهوض بحقوق الإنسان، وليست في باب التنمية البشرية والديمقراطية التشاركية كما هو الحال للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة"، في حين أن "المشروع المطروح حاليا يضع الهيئة في موقع يخالف ما جاء في الدستور". من جهة ثانية، شددت العسولي في حديث لـ"آخر ساعة"، أن "الهيئة جرى تجريدها من اختصاصاتها شبه القضائية"، حيث "حصرت مهامها في استقبال الشكايات"، في حين "أنها يجب أن تتولى مسؤوليات التحري والبحث والتتبع والوساطة، وأيضا الجزاء، وتتبع السياسات الحكومية". في ذات السياق، أكدت الناشطة الحقوقية أن "المشروع لا يضمن الاستقلالية للهيئة من ناحية التعيين والتوظيف"، بحيث أن "رئيس الحكومة هو الذي يعين 10 من أصل 16 عضوا من أعضائها"، إضافة إلى أن "تشكيلة الهيئة جاءت على شكل تجمع لممثلين عن مختلف القطاعات والفاعلين"، وبالتالي، "التمثيليات ستحرم الأعضاء من استقلاليتهم الذاتية في اتخاذ المواقف". من جانب آخر، شددت العسولي على أن "الهيئة ستواجه مشكلا يرتبط بما هو جغرافي، بحيث أنها ستظل بمثابة ناد للدراسات دون امتداد جغرافي، ولن تستطيع القيام بمهامها على مستوى الجهات"، في حين أن عملها "يقتضي التفاعل مع مختلف الفاعلين محليا وجهويا في إطار سياسة القرب". من جانبه، انتقد عبد الرزاق الحنوشي، مدير مكتب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نص مشروع المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، حيث اعتبر أنه "لا يهتم بالنساء"، و"فيه كتابة ذكورية"، ولفت إلى "غياب أي مجهود لتوضيح ماهية النص للدفاع عن حقوق المرأة ولم يحترم مجهودات المجتمع المدني، الذي ساهم بأزيد من 80 مذكرة في الموضوع حين الإعداد الأولي لمشروع القانون في تفعيل لدوره الدستوري"، مشيرا إلى وجود "سؤال مركزي حول ماهية وطبيعة الإطار القانوني للهيئة"، وسجل أن "المشروع النهائي الذي توصلت به المؤسسة البرلمانية تعتريه العديد من النقائص"، حيث شدد على أن القانون يتضمن "نوعا من النقص، وعدم تغطية الاختصاصات المهمة التي يجب أن تضطلع بها مثل هذه الهيئات"، ومنها حسبه "غياب تحديد المفاهيم، والتعريفات، مثل المقصود بالتمييز المباشر وغير المباشر". وشدد الحنوشي على أنه لا بد من "الحسم حول ما إذا كنا نريد الهيئة بمعايير دولية، أم إنها تراعي نوعا من الهواجس التي تسيطر على المشرع". في ذات الجانب، صرح ممثل المجلس بوجود "نقص وضعف في التدابير الحمائية التي جاء بها النص، ومنها الإحالة الذاتية لكون الهيئة حسب المشروع غير متوفرة عليها، وبالتالي هي تنتظر الشكايات ولا تحركها من تلقاء نفسها" خلافا "لما تنص عليه مبادئ باريس". من جانب ثان، قدم الحنوشي اعتراضات المجلس على معايير تركيبة الهيئة، والتي "لا يجب أن تذهب في منطق التمثيلية، بل بمنطق الخبرة والكفاءة، والتفرغ حتى يكون للمشتغلين فيها كامل الوقت للتعاطي مع الشكايات التي يتوصلون بها". ●

الحقاوي.
تعتبر أن الانتقادات التي تستهدف المشروع تدخل في إطار المزايدات السياسوية.

آخر ساعة

لا جديد حول الاختفاء القسري في تقرير حقوق الإنسان

الحمض النووي هو الحل !

جمال بورفيسي

علمت " اخر ساعة" أن التقرير الذي بعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن حصيلة تنفيذه لتوصيات وقرارات هيأة الإنصاف والمصالحة، لا يحمل أي جديد بشأن حالات الاختفاء القسري، خاصة في ما يتعلق بملف المهدي بنبركة، أشهر معارض مغربي، و الحسين المانوزي، ومحمد إسلامي. وأفادت مصادر متطابقة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والإنصاف، أنه ليس هناك أية مستجدات بخصوص الملفات السبعة العالقة التي تندرج ضمن الاختفاء القسري. ويتزامن الإعداد لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الترتيبات التي تقوم بها لجنة المتابعة للمناظرة الوطنية للانتهاكات الجسيمة بالمغرب للاجتماع الدوري للفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري برئاسة حورية اسلامي في فبراير الجاري، حيث تستعد لجنة المتابعة لاستقبال الفريق بهدف فتح الملفات العالقة. بالمقابل، أفادت المصادر نفسها، أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتضمن بعض المستجدات المتعلقة بالتعرف على بعض المختفين في مناطق متفرقة من المغرب، وتحديد هوياتهم انطلاقا من دراسة الحمض النووي، وابتداء مبادرة تسوية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قبل أن يتسلم الملف المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويشكل الاختفاء القسري انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان طبع ما سمي مغربيا بسنوات الرصاص، وهي الفترة الممتدة منذ الاستقلال سنة 1956 إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي اتسمت بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي تمكنت حكومة "التناوب التوافقي" من تسوية ملفات قدماء المعتقلين السياسيين والمنفيين وذلك بإرجاعهم إلى وظائفهم الأصلية وتسوية أوضاعهم المادية ، ظل ملف الاختفاء القسري يراوح مكانه، إلى حدود الساعة. ●

وزارة الداخلية تتكلف بتنظيم cop22 ومشاركة الآخرين بروتوكولية

بواسطة محمد سموني - 4 فبراير، 2016

علم موقع "الأول" أن "" "COP22المؤتمر الدولي للمناخ" المزمع تنظيمه في شهر نونبر القادم بمدينة مراكش، قد أحيل تنظيمه على وزارة الداخلية، وأن اللجنة التي عينت مؤخرا لتسيير المؤتمر، والتي تتكون من حكيمة الحيطي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفة بالبيئة، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد العظيم الحافي المندوب السامي للمياه والغابات، ونزار البركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشخصيات أخرى، هي فقط لجنة بروتوكولية.

وبالنسبة لأسباب إحالة تسيير هذا المؤتمر الدولي لحصاد أفادت مصادر مطلعة، أنه بعد "الفشل" الذي عرفه تدبير المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي نظم بمراكش سنة 2014 وما عرفه من إختلالات في التنظيم بعد أن تكلف بتنظيمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحيث لم يجد أغلب الضيوف أسماءهم كمشاركين وآخرين لم يجدوا أسماءهم في الفنادق التي استضافتهم.

وبالنسبة للتنظيم والعلاقة مع الصحافة، فقد تم اخيار شركة A3للتواصل، التي تملكها نايلة التازي المشتغلة في مجال التواصل ومديرة مهرجان الصويرة المتخصص في موسيقى كناوة.

http://alaoual.com/politique/6267.html

4/10/17

COP22

Le comité des dix nommé par le Roi

La COP22 se déroulera du 7 au 18 novembre 2016 à Marrakech. SM le Roi Mohammed VI a approuvé la nomination de 10 membres du Comité de pilotage de la COP22. Il sera présidé par le ministre des Affaires étrangères, Salaheddine Mezouar. Le Souverain a également approuvé la désignation de Hakima El Haite, ministre déléguée à l'Environnement, comme envoyée spéciale du Maroc, Abdelaadim El Hafi, haut-commissaire aux Eaux et Forêts, au poste de commissaire de la COP22 (c'est-à-dire gestionnaire de cette manifestation planétaire) et Nizar Baraka, président du Conseil économique, social et environnemental à la tête du Comité scientifique de la COP22. L'ancien ambassadeur du Maroc aux Etats-Unis, Aziz Mekouar, a été désigné ambassadeur-négociateur, alors que Driss Yazami, président du CNDH, a été chargé des relations avec la société civile. Enfin, Abdessalam Bikrat, ancien wali de la Région de Marrakech, s'est vu confier la responsabilité de la logistique. ■

PREMIER PLAN

PAR MOHAMED ETTAYEA @telquelofficiel

IDENTITÉ

Pour une langue de plus

Une commission a planché sur le projet de loi organique qui doit mettre en place le Conseil national des langues et des cultures, avec un mot d'ordre: le consensus. Mais les débats s'annoncent houleux.

703-96

À huit mois des élections législatives et de la fin du mandat du gouvernement actuel, l'adoption de la loi organique relative au Conseil national des langues et des cultures se fait toujours attendre. Prévu par l'article 5 de la Constitution, ce Conseil doit veiller "*à la protection et au développement des langues arabe et amazighe, et des diverses expressions culturelles marocaines (...). Il devra regrouper l'ensemble des institutions concernées par ces domaines*". En raison de la sensibilité de la question et des tiraillements qu'elle suscite, le roi a créé une commission ad hoc pour rédiger le projet de loi. Dirigée par Driss Khrouz, universitaire et directeur de la Bibliothèque nationale du royaume du Maroc (BNRM), la commission vient de livrer sa copie au ministre de la Culture, Mohamed Amine Sbihi.

À la recherche du consensus

Différents acteurs politiques et une soixantaine d'associations ont été consultés afin de rédiger un texte qui puisse satisfaire toutes les sensibilités, notamment les militants amazighs qui reprochent au gouvernement sa lenteur. Un consensus a donc été atteint autour des 83 articles qui composent la loi. Cette dernière précise les objectifs, les compétences et la constitution du Conseil, ainsi que les décisions qu'il aura à prendre. Si le but principal est l'officialisation effective de l'amazigh, la commission insiste néanmoins sur la nécessité de "*protéger et développer les deux langues officielles, l'arabe et l'amazigh, avec la mise en place des mécanismes spécifiques et la participation d'institutions nationales dans le Conseil national, dont le CNDH, l'Académie de la langue arabe, l'IRCAM, le Conseil supérieur de l'éducation, les départements concernés, ou encore des acteurs de la société civile*".

Polémique en vue

Malgré leur satisfaction à la lecture du texte, certains de nos interlocuteurs ne cachent par leur peur qu'il ne subisse des modifications. "*Le gouvernement doit y apporter sa touche, et le secrétariat général valider la version finale. Le parcours législatif est encore long*", explique un membre de la commission. La balle est désormais dans le camp des politiques. Et ce n'est pas gagné d'avance, car des divergences profondes existent entre les partis sur cette question. "*L'USFP, le MP, le PI et le PAM sont les seuls à avoir présenté leurs propositions. Quant au PJD, il a plutôt cherché à nous mettre des bâtons dans les roues, voire à tenir un langage insultant contre notre activité*", poursuit ce membre. "*Nous attendons du Conseil national qu'il instaure et supervise la politique culturelle et linguistique du Maroc, sans discrimination. Quant à la loi organique, nous n'attendons pas grand-chose du gouvernement, connaissant les positions de son chef sur le mouvement amazigh*", commente le militant amazigh Ahmed Assid. La partie et les débats sont donc loin d'être terminés. ■

Les militants amazighs craignent que le projet de loi soit modifié par le gouvernement.

© DR